مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية : ISSN :2602- 554X EISSN :2773-2568
المجلد : 07 العدد : 02 السنة : 2022 ص- ص : 208-223

دور الدين في وقاية الأفراد من السلوك الانحرافي و الجريمة

The role of religion in protecting individuals from deviant behavior and crime

قمقاني فاطمة الزهرة جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر

gfatmaz@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/7/03 تاريخ القبول : 2022/9/20

ملخص:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية تتسم بالخطورة على المجتمع و أفراده، و انطلاقا من الأهمية التي يكتسيها موضوع الجريمة جاءت هذه الورقة البحثية التي نهدف من خلالها إلى دراسة دور الدين في الوقاية من الانحراف و الجريمة في المجتمع، و لقد اعتمدنا المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من الكتب و الدراسات التي تناولت الموضوع،ثم قراءة و تحليل المادة العلمية للإجابة على الإشكالية المطروحة و توصلنا إلى أن ضعف الوازع الديني بسبب التحضر وغياب التنشئة الدينية يساهمان فعلا في الانحراف و الجريمة و في الأخير طرحنا مجموعة من العوامل الدينية التي تساعد على الوقاية من الجريمة التي أصبحت في تزايد مستمر مما يشكل قلق حقيقي.

الكلمات المفتاحية : الدين ، الانحراف، الجريمة ، الوقاية.

Abstract:

Crime is a social phenomenon characterized by danger to society and its members. Books and studies that dealt with the subject, then reading and analyzing the scientific material to answer the problem at hand, and we concluded that the weakness of religious faith due to urbanization and the absence of religious upbringing actually contribute to delinquency and crime. Finally, we put forward a set of religious factors that help prevent the crime that It has become a real concern.

Keywords: religion . deviation . crime.protection.

* المؤلف المرسل .

مقدمة:

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات منذ نشأتها ، حيث أن أول جريمة عرفتها البشرية هي جريمة القتل بين هابيل و قابيل ، و مع التطور الذي عرفته المجتمعات، تطورت و أصبحت أكثر انتشارا و تطورا من ذي قبل، فشغلت الباحثين في مختلف التخصصات النفسية و القضائية والاجتماعية و الدينية ، كونها ظاهرة اجتماعية يجب مواجهتها بغية تحقيق الإصلاح الاجتماعي وتوفير الجو الملائم لنمو مجتمع سليم من الآفات الاجتماعية.

يعتبر الدين أحد الأسس التي يستند عليها المجتمع لإرساء القواعد التي تقلل من السلوك الإنحرافي و الإجرامي لدى الأفراد ، إذ أن الدين يهدف في مبادئه وروحه إلى تدعيم مجموعة من القيم والمثل تلتقي عندها المصلحة العامة ، وهذه المصلحة هي بذاتها التي يستهدف القانون كفالتها بتجريم الأفعال الإجرامية المختلفة.

فالمعتقدات الدينية وما يرتبط بها من أوامر و نواهي تجعل كل فرد حريص على التمسك بتعاليم دينه انطلاقا من الاعتبارات التي تنفره من الجريمة وتصرفه عن الإقدام على ارتكابها، وعلى هذا النحو يمثل الدين جزءا من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية فتحد من تأثيرها، حيث يلاحظ أن للدين هذا التأثير في الإقلال من النسبة العامة للجرائم حتى ولو كان دينا بدائيا وذلك لأن أبسط الأديان لا تخلو من الإقرار ببعض الفضائل والقيم الأخلاقية السامية.

و لقد طرحنا في هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية : ما دور الدين في الوقاية من السلوك الانحرافي و الجريمة لدى الأفراد ؟ و تكمن أهمية هذه الورقة في توضيح اهتمام علم الاجتماع بالدين كظاهرة اجتماعية له دوره في أيجاد حلول للظواهر المرضية في المجتمع ،إبراز دور ضعف الوازع الديني في انتشار الانحراف و الجريمة و هذا ما نعيشه في مجتمعنا .حيث ان قيمة الورقة تكمن لفت الانتباه لأهمية الأسرة و مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تقوية الوازع الديني لأفرادها،إبراز دور الدين الإسلامي في الحفاظ على الأفراد و حمايتهم من الانحراف و الجريمة .

1- تحديد المفاهيم :

1-1- الدين :

الدين بمعناه العام هو مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تحض على الخير وتنهى عن الشر، ولهذا فإن للدين أثر لا ينكر على الظاهرة الإجرامية عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية لمخالفتها للمبادئ الدينية، فهو يحول بين الفرد والجريمة مهما كان هذا الجرم صغيرا أو كبيرا، فهو يدعم في النفس قوى المقاومة ضد الجريمة ، ولقد استدل الباحثون على هذا بما حدث في روسيا بعد ثورة أكتوبر الشيوعية، حيث عمد النظام الجديد على إدخال نوع من التربية في المدارس لا تعتد بالقيم الدينية ولوحظ اثر ذلك أن الجرائم تزايدت في أوساط الشباب بشكل مخيف مما اقلق الدولة وحملها على القيام بإصلاحات حازمة للحد من موجة الإجرام ، وذهب بعض العلماء في تعليل هذه الظاهرة إلى

أنها من أثار إغفال التربية الدينية ، واعتبروها دليلا على ما مدى ما للدين من أثر في مكافحة الإجرام. (محمد ،1992 ، ص207.)

1-2- الانحراف:

يعرف الانحراف من الناحية النفسية بأنه " سلوك خاطئ للفرد أثناء محاولته شق طريقه في الحياة طمعا في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي أو الاندماج مع جماعة معينة ". (سليم ،1985،ص21).

و يعرف من الناحية الاجتماعية بأنه " كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي دون أن يبلغ حد الإخلال بالأمن الاجتماعي بصورة ملحوظة أو خطيرة تهدد الاستقرار الداخلي للمجتمع ". (مصطفى ،1984 ،ص 24) .

1-3- الجريمة :

تعريف الجريمة في الفقه الاسلامي :

يعرفها الخياط عبد الحميد بأنها " إتيان فعل محرم معاقب على فعله ،او ترك فعل يجب القيام به " **(** ابن منظور ، 1990 ، ص 91.)

فالجريمة في الشريعة هو فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه. **(** عبد القادر ،2001، ص 66)

تعريف القانوني للجريمة :

الجريمة في التصور القضائي والقانوني هي " اعتداء أو عدوان على القانون ،ولذلك تستحق المحاسبة والمجازاة " (**بركات** ، 1997 ، ص 31.)

1-4- الــوقــايـــة :

" هي اتخاذ الوسائل و الإجراءات التي تحول دون قيام الشخصية الإجرامية في المجتمع أو تمنع حدوث الجريمة ممن اتصف بالإجرام .

2- ماهية الدين :

يهدف الدين في مبادئه وروحه إلى تدعيم مجموعة من القيم و المثل تلتقي عندها المصلحة العامة،و هذه الأخيرة هي بذاتها التي يستهدف القانون كفالتها بتجريم الأفعال المختلفة .

و هذا الاتساق بين حكم القانون وبين حكم الدين يجعل من المعتقدات الدينية و ما يرتبط بها من أوامر و نواهي في تقدير كل شخص حريص على التمسك بتعاليم دينه انطلاقا من الاعتبارات التي تنفره من الجريمة و تصرفه عن الإقدام على ارتكابها و على هذا النحو يمثل الدين جزءا من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية فتحد من تأثيرها .

فالدين هو مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تحض على الخير وتنهى عن الشر، ولهذا فإن للدين أثر لا ينكر على الظاهرة الإجرامية عن طريق الابتعاد عن الأفعال الإجرامية لمخالفتها للمبادئ الدينية، فهو يحول بين الفرد والجريمة مهما كان هذا الجرم صغيرا أو كبيرا، فهو يدعم في النفس قوى المقاومة ضد الجريمة ، ولقد استدل الباحثون على هذا بما حدث في روسيا بعد ثورة أكتوبر

الشيوعية، حيث عمد النظام الجديد على إدخال نوع من التربية في المدارس لا تعتد بالقيم الدينية ولوحظ اثر ذلك أن الجرائم تزايدت في أوساط الشباب بشكل مخيف مما اقلق الدولة وحملها على القيام بإصلاحات حازمة للحد من موجة الإجرام ، وذهب بعض العلماء في تعليل هذه الظاهرة إلى أنها من أثار إغفال التربية الدينية ، واعتبروها دليلا على ما مدى ما للدين من أثر في مكافحة الإجرام. (محمد ، محمد ،1992 ، ص207.)

2-1- العلاقة بين الدين و الانحراف و الجريمة :

لقد استقطب موضوع دراسة العلاقة بين الدين والجريمة لأهميته العديد من الباحثين في علم الإجرام وهذا بغرض الوصول إلى نتائج علمية ومفسرة لعلاقة الدين بالجريمة ومنهم " **فيري" وجاروا قالوا " و " سيزاري لمبروزو" و " جبرائيل وتارد "** حيث أن كل واحد من هؤلاء الباحثين فسر العلاقة انطلاقا من اتجاهه فكانت النتائج متضاربة ، والسبب الحقيقي لتضارب النتائج هو الاعتماد في أسلوب البحث والتفسير عن وجهة نظرهم الشخصية والمسبقة وعلى وجه الخصوص موقفهم الشخصي من الأديان. (علي ،1985 ،ص 108) .

كما أن الأبحاث الحديثة خلصت إلى نتائج متناقضة أيضا ونقطة الخطأ القاتلة في هذه الأبحاث هي التوهم بأن بحث أثر الدين على الانحراف و الإجرام يكتفي فيه بإجراء المقارنة بين من ينتمون إلى دين معين أو يعلنون ذلك أو حتى الذين يمارسون بعض أو كل شعائره وبين غيرهم من المجرمين، والفرق شاسع بين عقيدة صادقة وراسخة في النفوس وبين مجرد الانتماء حتى ولو أخد صورة الطقوس التي تأمر بها تلك عقيدة ديانة معينة ، وبعبارة أخرى فإن جوهر الدين لا يتجسد بين كل معتنقيه. (علي ، 1985 ص 109) والحقيقة التي لا مراء فيها أن للدين الصادق كالديانة الإسلامية أثر عكسي على الإجرام فكلما تأصلت العقيدة الدينية في النفوس ،كلما قلت نسبة الإجرام والعكس بالعكس ، فالدين منذ القدم هو مصدر الأخلاق والقيم ، وهو التنظيم الاجتماعي الوحيد الذي يسود الحياة الاجتماعية وينسقها.

فإذا كانت دراسة المختصين في علم الإجرام انصبت على العلاقة بين الدين والجريمة، فالباحثون في حقل علم الاجتماع قاموا بدراسة الدين كظاهرة اجتماعية أو نظام اجتماعي وواجهوا مسألة هامة وحاولوا جميعا أن يجيبوا عليها وهي لماذا يوجد السلوك الديني في كل المجتمعات؟وهل هناك وظيفة يمكن للدين أن يؤديها؟

ومن بين هؤلاء الباحثين " "**إدوارد سابير" " Edward Saprie** " الذي قام بتوضيح أهمية الدين و وظيفته بالنسبة للفرد فذهبوا إلى أن الوظيفة العامة للدين هي أنه يزود الإنسان بشيء من هدوء النفس وسلامة العقل، فعالم اليوم مليء بالمخاطر الجسيمة، وهناك حاجة ماسة إلى الإحساس بالأمن والطمأنينة، ولذلك فإن الأفراد في مختلف مراحل التطور ومختلف الثقافات يحققون هذه الرغبات

ويشبعون حاجاتهم إلى الأمن بطرق عديدة منها اللجوء إلى الدين وممارساته العديدة .(سامية ، 1989، ص195)

من جهة أخرى اهتم كل من **"دوركايم" "ورادكليف براون "و "جورج لندبرج "**بدراسة الوظيفة الاجتماعية للدين ، حيث توصل " **دوركايم** " إلى أن الشعائر الدينية هي تعبير عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي، عن طريق تدعيمها وتقويتها للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تضامن المجتمع والنظام الاجتماعي.(سامية ، 1989، ص196)

أما " **رادكليف براون** " فحاول التعرف على مدى إسهام الدين في تكوين النظام الاجتماعي وتدعيمه، وهو يرى أن الوظيفة الاجتماعية لدين من الأديان التي قد نعتقد نحن أنها وهمية ومزيفة وخصوصا تلك التي ظهرت في كثير من المجتمعات البدائية، يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى في المجتمع التي ظهرت به، وتتلخص وجهة نظر **"براون"** في هذا الصدد في قوله أن الحياة الاجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية، تعتمد على وجود بعض المشاعر أو الإحساسات الدينية، ذلك لأن هذه المشاعر تقوم بضبط سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين. (سامية ، 1989، ص196) و هذا الكلام لـ **رادكليف براون** يبين أن الدين يمنع السلوك المنحرف و الإجرامي ويضبط سلوك الأفراد وفق التعاليم الدينية.

أما" **لندبرج**" فيذهب إلى أن الضبط الاجتماعي يعتبر أحد الوظائف الهامة للنظم الدينية وأن هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان، والعصور والمجتمعات ويعتقد أن رجال الدين يعتبرون طبقة اجتماعية كاملة، أهم وظائفها هي تربية الشباب وتعليمهم والمحافظة على تقاليد المجتمع والإشراف على ممارستها، وتدعيم القيم والأعراف حيث ان لرجال الدين في كل وقت ومجتمع مكانتهم كمعلمين وموجهين.(سامية ، 1989، ص196)

وفي دراسة أجراها (**اميل .دوركايم)** عن ظاهرة الانتحار بعد أن ارتفعت نسبته في المجتمعات البروتستانتية عن المجتمعات الكاثوليكية، تبين أن السبب في هذه الزيادة هو أن المذهب البروتستانتي يؤمن أصلاً بحرية الفكر، ويؤكد الفردية ويدعم روحها، ولا يؤمن بمظاهر الشعائر مما أدى إلى قلتها ، بعكس المذهب الكاثوليكي الذي يؤمن بروح المحافظة والتمسك بمظاهر التقاليد والشعائر. ومن هنا أدى تحديد المعتقدات والسلوك البروتستانتي إلى ضعف واضح في درجة الالتحام والتماسك الاجتماعي؛ مما هدم روح المحافظة والتضامن الاجتماعي فظهرت بوادر التفكك والتخلخل واضحة بين الفرد ومجتمعه" (سليم، 1985 ، ص 72)

ونظراً لأهمية الدين وقوته كوسيلة للضبط الاجتماعي ، فقد وضعه دوركايم على قمة النظم الاجتماعية ، فالدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التوافق في السلوك الاجتماعي، كما أن فكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركناً هاماً في الدين، تلعب دوراً هاماً في عملية الضبط الاجتماعي وفي إقرار النظام في المجتمع، ومن هنا تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية، لأنه

يسد حاجة من حاجاته الضرورية، بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوى والرموز الغيبية " (سليم، 1985 ، ص 72)

إذا فهناك إجماع من طرف أغلبية الباحثين في حقل علم الاجتماع على أن للدين وظيفة كبرى في المجتمع، ومنه لا يمكن تصور مجتمع يخلو من الدين ،حيث أن كل الأديان تدعم القيم والأعراف والتقاليد الموجودة في المجتمع بغض النظر عن الاختلاف بين الأديان ، ومن هنا تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية ، لأنه يسد حاجة من حاجاته الضرورية ، بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي ، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي.

3– عومل ضعف الوازع الديني و انتشار الانحراف و الجريمة :

3-1- التحضر :

توصلت العديد من الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين التغير الذي عرفته العديد من المجتمعات وخاصة التقدم المادي واحترام القيم الدينية، بمعنى أنه كلما ازداد التقدم المادي في المجتمع ابتعد أفراد المجتمع عن قيمهم الدينية، الأمر الذي يشير إلى أن التقدم العلمي أو الفني أو المادي في مجتمع ما لا يعكس بالضرورة وجود تقدم اجتماعي أو أخلاقي.

فارتفاع التدين في مجتمع ما يعد أحد أهم عوامل ضبط سلوك الأفراد وتعاملهم ،إلا أن السعي الحثيث للظفر بالمنجزات الحضارية واللهاث وراء مستجداتها اليومية، والاستفادة من التقدم التقني السريع الذي قصر المسافات الجغرافية وأزال الحدود الطبيعية بين البلدان و اتصال المجتمعات البشرية بعضها ببعض كل ذلك ساهم في التحلل الجزئي من الدين الإسلامي ، ذلك العامل الهام في الإقلاع عن المحرمات وعدم الانحراف ، كما أن ضعف الوازع الدين لدى الأفراد أدى إلى اهتزاز القيم الدينية عند هم مما يؤدي إلى الانحراف وبعدها إلى الإجرام في غياب القوانين الردعية.

و لقد أتبث "**لاري شينر" Larry Shiner** " ضمن مقالته التي كتبها عن مفهوم "العلمانية في البحث الأمبريقي " والتي نشرت في كتاب "منظورات سوسيولوجية " فكرة مؤداها أن سيطرة النظم العلمانية على النظم المقدسة ، قللت من التأثير الذي يمكن أن يمارسه الدين في ضبط سلوك الإنسان والمجتمع.

كما أشار (**إيريك فروم**) " إلى أن نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية تزداد في المجتمعات الحضرية الحديثة ، حيث تضعف المشاعر الدينية ، و يزداد الإحساس بالفردية والغربة والصراع ، و القلق والتوتر " ،(صالح ،1999 ، ،ص 96)، ولا يخفى ما تسببه تلك الاضطرابات من سلوكيات مرفوضة وتهديد لاستقرار تلك المجتمعات وأمنها.

فمن هنا نستطيع أن نقول أن السيطرة المستمرة للنظم العلمانية ، وقيم الفردانية و الصراع ، تعني انكماش سلطة النظم الدينية وقدرتها على ضبط السلوك الإنساني ،مما يسهل عملية انتشار الجرائم و لا سيما في المجتمعات التي تسعى إلى خوض غمار التحضر وانتهاج طريق العولمة.فعملية التحضر التي عرفتها الكثير من الدول العربية على مستوى الجوانب المادية أثرت على القيم الدينية و الاجتماعية لهذه المجتمعات ، فبجانب انتشار العادات الجديدة في الملبس والمأكل والسلوك، أصبحت مراكز اللهو و الترفيه تشد الكثير من الناس أكثر مما تشدهم دور العبادة ،وخاصة الفئة الشابة من المجتمع،حيث انتشرت الكثير من الممارسات الحياتية اليومية لدى أفراد المجتمع والتي تتنافى مع القيم والمبادئ التي حض عليها الدين الإسلامي.

3-2- الفهم الخاطئ للدين :

إن الدين له أثر كبير في مقاومة الإجرام باعتباره داعيا إلى مغالبة شهوات النفس وكبح جماحها و كل ما هنالك أن هذا مرهون بمدى تدين الفرد ،والتدين أمر باطني لا سبيل إلى تلمسه أو قياسه، وليكون هناك تأثير للدين على كبح نوازع الجريمة لدى القرد يجب أن يتحقق الفهم الصحيح للدين فكثيرا ما تخلط تعاليم الدين لدى البعض بتأويلات ومفاهيم خاطئة أدخلت من باب الأوهام والخرافات منها في قيم الدين الصحيح ،ويتعاظم الخطر عندما يكون التعصب الأعمى، الذي يدفع بالبعض إلى ارتكاب الجريمة بدعوى الولاء للدين أو حمايته ،كالاعتداء على أصحاب الأديان الأخرى ،أو على من يتركون شعائر الدين ،أو يخرجون على تعاليمه في مشربهم أو مأكلهم أو ملبسهم وقد ينصب الاعتداء على أشخاص هؤلاء وأولئك أو على أموالهم ففي هذه الحالات ونحوها يمكن اعتبار الدين عاملا غير مباشر في انحراف و إجرام الواهمين والمتأولين " (محمد ،محمد ، 1992 ، ص 204)

فالدين له دور في حياة الفرد والمجتمع وهذا في كل الأديان، وبخاصة الدين الإسلامي في درء المفاسد وجلب المنافع وسيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الناس ، لما في ذلك من شجب للانحراف و الجريمة وقطع دابر أسبابها ومقوماتها والحد منها والسيطرة عليها بكافة أشكالها وصورها ،لتبقى المجتمعات سليمة معافاة من أخطارها وأثارها السلبية. فهي بالأصل عناية إلهية للوقاية من الجريمة بالدرجة الأولى، واستبعاد مقوماتها بالدرجة الثانية ،وبناء مجتمع إسلامي متعاون متآلف بدءا بتربية النفس وتهذيبها وانتهاءا بصلاح المجتمع الذي يعيش فيه الفرد" (صالح ،1999 ، ص88)

لقد بات من الضروري البحث عن الطرق والوسائل التي تحد من انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري، وخاصة أن هذا الأخير تعود جذور أصالته إلى انتسابه للعروبة والإسلام ،وهذا عن طريق تسطير برامج تهتم بالجوانب الدينية التي تعمل على تقوية الوازع الإنتمائي للدين في المجتمع.

ونحاول من خلال هذه المداخلة إعطاء بعض الخطوات التي يمكن أن تكون عملية لتعزيز القيم الدينية وكما يقول "د.جمال معتوق " أن فلسفة الإسلام اتجاه الجريمة فلسفة شاملة و كاملة، تنظر

إلى الجريمة من حيث الجذور ،كأنها نبتة خصبة يجب التعامل معها بحزم قبل أن يستفحل أمرها . (جمال ،2008، ص 375).

3-3- التنشئة الاجتماعية الخاطئة :

تسهم أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة مثل استعمال الشدة والقسوة والصرامة في غير أوقاتها، في جعل الفرد ناقم على الأسرة والمجتمع ومتحدي لطرقهما التربوية وغير متكيف مع البيئة أو المحيط الذي يعيش فيه ويتعامل معه بعنف .فالتساهل في التربية المقدمة للفرد وعدم توجيهه توجيها هادفا ومنضبطا والتسامح معه في كافة الأوقات والمناسبات يجعله إنسانا ضعيفا ينقاد إلى غرائزه الشهوانية ودوافعه الحيوانية غير المهذبة وذا شخصية هشة ومضطربة لا تقوى على تحمل الصعاب ومواجهة التحديات والأخطار ومعرضة للانحراف والسير في مسالك الانحراف والجريمة.

فضعف الأخلاق والقيم والمبادئ الناتج عن سوء التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ الطفولة ، هي من أحد أسباب الانحراف ثم الدخول في عالم الجريمة، فعندما تكون القيم والأخلاق ضعيفة ومذبذبة فلا غرابة أن تبرز إلى السطح العديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تدعو إلى التفسخ الأخلاقي والاجتماعي.

3-4- وسائل الاتصال :

مع التطور الذي تعرفه المجتمعات ولا سيما التطور التكنولوجي ساهمت وسائل الاتصال وعلى رأسها الانترنت في التنشئة الاجتماعية الخاطئة ، بحيث تعمل الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي على زعزعة القيم و الأخلاق لدى الأفراد وخاصة فئة الشباب التي تستخدم بكثرة هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة ، فينشر عن طريق هذه الوسائل قيم قائمة على الجنس وحب المادة والربح السهل، هذه التنشئة التي أصبحت تشكل عبئا على الأسرة وبالأخص الوالدين لملازمة ومراقبة سلوك أبنائهم وعلاقاتهم من أجل وقايتهم من شرور الانحراف و الجريمة ، وهذا " بتلقين أفرادها المبادئ والمعتقدات الايجابية التي تضمن حصانته الفكرية والسلوكية وتقوي عناصره الشخصية وتدفعه إلى التدريب الجدي والفاعل على دوره أو أدواره الوظيفية التي من خلالها يستطيع خدمة المجتمع لأن في حالة أساليب الرعاية المفككة والمتناقضة فالشباب يكون عرضة للانحراف والجريمة بكل أنواعها" (الحسن ،2008 ،ص 67)

3-5 - ضعف تطبيق وسائل الضبط الخارجية :

تستعمل هذه الوسائل الخارجية للضبط الاجتماعي للحد من ظاهرة السلوك الاجرامي لاسيما في المجتمعات المتحضرة أو في الأقاليم الحضرية المتأثرة بعوامل التصنيع والتحديث، وتتجسد الوسائل الخارجية للضبط الاجتماعي في القوانين والمحاكم وقوات الشرطة والأمن والدوائر القضائية والعدلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها" (الحسن . 2008، ص 99.)

فهذه الوسائل تعمل على التقليل من نسب الجرائم في المجتمع وتردع الأفراد من امتهان السلوكات الإجرامية إذا استعملت كما هو مفروض، في حين أن ضعف هذه الوسائل تؤدي إلى ارتكاب جرائم بحق الأشخاص والمجتمع".(الحسن،1983، ص 24)

يعتبر القانون من أهم الوسائل الخارجية للضبط الاجتماعي والقانون هو مجموعة من الأحكام والنصوص الأخلاقية والقيمية التي يتفق عليها أبناء المجتمع في تنظيم سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية والموازنة بين واجباتهم وحقوقهم في طريقة تضمن تحقيق الصالح العام ونشر مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في ربوع المجتمع.

فالقانون يتوخى تنظيم العلاقات والتفاعلات الإنسانية بين الناس ونشر قيم الخير والعدالة بينهم وتحقيق المصلحة الجماعية التي يشعر فيها الجميع بالرضا والطمأنينة والسعادة، وفي المقابل يردع ويعاقب المعتدين وكل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق المواطنين، فالمجتمعات الحديثة أصبحت تعتمد أكثر على وسائل الضبط الخارجية لتصدي للجريمة ووضع حد لانتشارها في المجتمع، رغم أن التقدم االتكنولوجي وتطور وسائل ارتكاب الجرائم عقد من مهمة رجال القانون وخاصة بالجزائر لعدم وجود الوسائل المتطورة الكافية لضحد الجرائم الجديدة التي أصبحت تهدد مستقبل المجتمعات والشباب خاصة، فتطور التكنولوجي يفرض علينا وسائل ضبط خارجية تتماشى مع المستجدات.

إن التغير الاجتماعي بشقيه المادي وغير المادي، وبسبب تشعب وتعقد المجتمع وكثرة وتنوع جماعاته وأجهزته وزيادة السكان وسرعة الاتصال واحتكاك المجتمعات بعضها مع بعض، تعرض المجتمع إلى شتى أنواع المشكلات والتحديات والتناقضات التي أدت إلى زيادة نسب الجرائم كالتفسخ الأخلاقي والتحلل الاجتماعي والتصادم بين القديم والجديد ، ففي هذه الحالة تعمل وسائل الضبط الاجتماعي الخارجية على مواجهة وتطويق المشكلات والانحرافات والجرائم في المجتمع الحديث، وتتجاوب مع التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع لا سيما بعد أن تفشل وسائل الضبط الداخلية كالقيم والأعراف والتقاليد والعادات والقيم والضمير في التصدي للجريمة ومعالجة مظاهرها في المجتمع، إلا أننا في الكثير من الأحيان نصطدم بعدم تطبيق القوانين الردعية على المنحرفين و المجرمين وهذا ما يشجع غيرهم لارتكاب الانحرافات و العمليات الإجرامية.

4- التعامل مع الانحراف والجريمة في الدين الإسلامي :

إذا كانت الديانات المختلفة على انحرافها العقائدي تشترك في أن الدين عامل من أهم العوامل للحفاظ على المجتمع، نجد أن الدين الإسلامي الذي هو أصح و أخر الديانات هو الدين الأكثر حرصا على الحث على التواصل الإنساني والتكافل الاجتماعي في جميع مناحي الحياة ا، وأكثر إصرارا على الدعوة إلى ممارسة السلوك السوي والابتعاد عن السلوك المنحرف ، وذلك بغلق كل الأبواب أمام جميع الظواهر الإجرامية بأشكالها المختلفة ليبقى المجتمع بعيد عن كل أشكال العنف والجريمة،

فأرست الشريعة الإسلامية قواعد التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسد الذرائع والقصاص والحدود والدية.

كما أرسى الدين الإسلامي أسس التعاون والتآخي بين البشر والجماعات وجعل التعاون في سبيل الخير والجماعة لقوله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب " ، واشترط أن يكون التعاون على الخير الذي هو من أسمى أهداف البشرية " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون" (سورة المائدة ،الآية 05).

وحارب كل ما يضر بالأفراد والجماعات والذي يكون أحيانا سببا في ارتكاب الجرائم ، ويؤدي كذلك إلى تفكك المجتمع وتصارع أفراده ،فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول " إياكم والظن فالظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ".(سورة آل عمران الآية 110) .

فالدين الإسلامي حثنا على التواصل الإنساني والتكافل الاجتماعي في جميع مناحي الحياة ، و دعى إلى ممارسة السلوك السوي والابتعاد عن السلوك المنحرف سواء كان صادرا من الجاني أو المجني عليه ، وحافظ على طرفي الجريمة و دعى إلى ذم التشاحن والتباغض و الاختلاف ، كما حرص على تأصيل التواد والتراحم والتعاطف بين الناس ،في سبيل أن يسود العدل والإحسان بدلا من الظلم والطغيان، وأغلق الدين الإسلامي الأبواب أمام جميع الظواهر الإجرامية بأشكالها المختلفة ليبقى المجتمع بعيدا العنف والجريمة (صالح ،1999 ، ،ص 85).

لقد جاءت الشريعة الإسلامية كاملة و صالحة لكل زمان و مكان فهي كمنهج حياة، ضمنت للمجتمع المسلم كافة الحقوق و الواجبات و الحريات السياسية التي من شأنها أن ترسي دعائم المجتمع الإسلامي و تلعب دورا بارزا في تعزيز تماسك المجتمع و حمايته من المخاطر، فقد سعى الدين الإسلامي لتحصيل المصالح و تكميلها، و درء المفاسد و تقليلها، و من ذلك حفظ الضروريات الخمس، الدين و النفس و العمل و العرض و المال و حرمة التعدي عليه. فحقوق الإنسان تعتمد في حقيقتها على أصلين : الحرية و العدالة، و هذه مقررة في القران و السنة بأبلغ ما تتوق إليه الإنسانية.

ففي جانب العدل يقول الله تعالى " يا أيها الذين أمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله و لو على أنفسهم أو الوالدين و الأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا و إن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا" (سورة النساء ، الآية 134) .

و في مقابل ذلك حرم الله الظلم و الاعتداء لقوله تعالى " و من يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا " (الفرقان، 19) و قال تعالى " يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم و لهم اللعنة و لهم سوء الدار "(غافر،25 الآية) . وكل هذه السلوكات والمعاملات التي يكفلها الدين الإسلامي من شأنها أن تقوي الوازع الإنتمائي للدين بالنسبة للأفراد والجماعات وتقلل من السلوك الإنحرافي لديهم والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتكاب الجرائم المختلفة .

ولقد أثبتت بعض الدراسات المتخصصة في دراسة الدين والانحراف و الجريمة إلى أن الوازع الإنتمائي للدين كان من الضوابط القوية في التحكم بسلوكيات الأفراد السليمة وأن خلخلة الوازع الديني وضعفه عند الكثير من المبحوثين كان وراء ولوجهم تعاطي المخدرات وسيطرتها على أنفسهم إلى جانب ارتكاب جرائم أخرى ، فقد توصلت إحدى الدراسات حول الجريمة أجريت حول الانحراف لدى الشباب في البلدان العربية فتوصلت إلى النتائج التالية (74 % من أفراد العينة لا يؤدون الصلاة ، وأن 62 % لا يصومون، وفي دراسة أخرى أجريت في هذا المجال على عينة من متعاطي المخدرات في البلدان العربية حيث تشكلت العينة من 74.9 % من الأردنيين و 81 % من جنسيات عربية أخرى و توصلت الدراسة إلى أن 82 % من الشباب الأردنيين الذين شملتهم الدراسة لا يؤدون الصلاة و 78.5 % من أفراد العينة من الجنسيات العربية الأخرى كانوا لا يصومون شهر رمضان". (عبد اللطيف، 2000 ، ص4) وأوضحت دراسة " **سلوى سليم** " التي أجرتها حول تعاطي المخدرات في جمهورية مصر العربية ،إلى أن (88.5 % من أفراد عينة الدراسة لا يؤدون الصلاة بينما كان 11.5 % منهم يؤذونها وهم صغار ، كما أن 81.5 % من أفراد عينة الدراسة لا يصومون شهر رمضان (صالح ،1999 ، ص 96).

والحقيقة أن للدين الصادق أثر عكسي على الإجرام بمعنى انه كلما تأصلت العقيدة الدينية في النفوس كلما قلت نسبة الإجرام.إلا أن هناك دراسات أخرى بينت أن هناك من يؤدون الواجبات الدينية إلا أن لديهم سلوكات مخالفة للقيم العامة في المجتمع، فنجدهم يؤدون الصلاة والصوم والزكاة وغيرها من الأخلاق إلا أنه غير منضبط في عمله ، و أحيانا نجد ذلك الموظف البيروقراطي الذي يطبق القواعد بحذافيرها دون أن تكون لديه أية مرونة في التعامل مع الناس يطبق قواعد ومتطلبات وظيفته ولكنه يدمر قاعدة أن الدين المعاملة ، و كذلك الطالب الذي يغش في الامتحان ويخالف نظام الامتحان ليحقق أهداف اجتماعية يستعمل وسائل غير مشروعة وبذلك ينحرف عن السلوك الذي يحدده له الشرع و المجتمع. والسارق الذي يغش في الميزان ويختلس الأموال فيطمح للحصول على المزيد من الثروة رغم أن هذا انحراف في الدين الذي يحرم السرقة والتعدي على أملاك الغير.

فالمتتبع للمنحرفين والمجرمين يجد أنهم ليسوا بلا قيم، بل إن لديهم قيما دينية ، و اجتماعية وأخلاقية لكن هم ينحرفون عنها لبلوغ أهدافهم التي تتعارض مع أهداف الجماعة المحيطة بهم التي تتبع القيم والمعايير الدينية والاجتماعية.

فالمتصفح للديناميكية التي تحظى بها المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري نجد أن التحضر والتطور الذي يصيب المجتمع له علاقة بضعف التدين الذي يؤدي إلى انحراف سلوك الأفراد، وهذا لطغيان الجانب المادي على الجانب الأخلاقي والديني والإنساني والاجتماعي حيث يصبح تحصيل الجانب المادي هو الهدف الأسمى لدى الكثير من الأفراد وإن كانت بالطرق التي لا تتماشى مع القيم العامة للمجتمع وان كلف هذا التنازل على الكثير من القيم الدينية.

5- المبادئ التي اعتمدها الدين الإسلامي لوقاية الأفراد من الانحراف والجريمة:

5-1- حفظ الدين :

حيث أن الدين الإسلامي هو خاتم الأديان وأتمها ،وكان لزاما على الأمة إعداد الأبناء على تعاليم هذا الدين ، لقوله تعالى " هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولوكره المشركون" (الصف ، الآية 2)

5-2- **حفظ النفس :**

لقد حرم الله تعالى قتل النفس ،وانزل العقوبة الشديدة على من تسول له نفسه ارتكاب هذه الجريمة ،حيث يقول تعالى " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق " (الأنعام ،الآية 151) ،كما حرم الانتحار لقوله تعالى " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما (النساء، الأية 29)

ويرى ابن خلدون " أن ضبط النفس وحفظها إما أن يكون خارجياً يتحقق عن طريق القانون ، وإما داخلياً يتحقق عن طريق الدين والشريعة ، وإما أن يكون ضبطاً اختيارياً يأتي عن طريق الضمير" (خالد ،2000، ص 38)، فالمجتمع لا يترابط ولا يتماسك إلا بفضل الدين ، كما لا يوجد المجتمع أصلاً إلا على أساس الإيمان الجمعي .

5-3- حفظ المال :

أقر الإسلام حق الملكية الفردية للمال بالوسائل المشروعة ،ويؤكد حفظ هذا الحق وصيانته له من النهب والسلب والاختلاس،ويضع الحدود لحمايته وجعل الشهادة نصيب من يقتل دفاعا عن ماله، وشدد على عقوبة السرقة . فلم ينف الإسلام قيمة المال بل أقرها ، وشجع الإنسان على السعي لكسبها بطريق الحلال، وهي وسيلة لأعمال الخير والبر في المجتمعات الإسلامية، وبجانب ملكية الفرد للمال ،جعل الله فيه حقا للسائل والمحروم وجميع الفئات المحتاجة وغير القادرة على امتلاكه. فالشدة والقوة تستعمل ضد المعتدي والكافر لتعاليم الإسلام، ولكنها تتحول إلى رحمة ومحبة لأفراد المجتمع وفي ذلك يقول تعالى"محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم" (الأنفال ،الآية 60)

5-4- حفظ العقل :

شجع الإسلام العقل على البحث والاستقصاء لمعرفة أسرار الكون والتعرف على عظمة الله عن طريق ما يشاهده ويحسه من نظم الكون ،وحذر من إتلافه عن طريق تعاطي الخمور والمخدرات وكل ما يمكن أن يؤدي به إلى ارتكاب الجرائم .

5- 5- حفظ العرق و الأنساب:

حيث حمى الإسلام الطفولة وأحاطها بحصن اجتماعي متين ، وجعل عقوبة من يرتكب جريمة زنى المحصن الموت رجما حفاظا على قدسية الأسرة وصيانة العرض.

بالإضافة على هذه الكليات الخمس أكد الإسلام على قيم أخرى منها :

5- 6- قيمة القوة :

التي لم يحتقرها الإسلام ، ولكن وضعها في المكان المناسب لحماية الفرد والمجتمع وأفراده – لا للسطو و ارتكاب الجرائم وأكل حقوق الناس- بل طالب باستعمال القوة ضد المعتدي .

5-7- قيمة العمل :

وهذه القيمة هي من جملة أسباب شرعها الله للفرد،لامتلاك المال بطرق شرعية دون اللجوء إلى السرقة والسطو على أملاك الناس ويوضح الدكتور "عبد الباسط " أن الإسلام جعل العمل أساسا لنظام الإنتاج وأحاطه بالقداسة ، وقرنه بالعبادة وأعلى بجانب أهميته، الاقتصادية مقياس القيمة الاجتماعية للإنسان وهو التأكيد الواقعي للإنسان، فقد حث الإسلام على قيمة العمل، ورفع مكانتها وجعل مردوده من أحل ما يأكله ،وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم " ما أكل أحد طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده ". (عبد الحفيظ، ب.س، ص88)

5-8- قيمة السعادة والرفاهية :

حدد الدين الإسلامي تحريم الأمور التي تضر بالفرد والمجتمع و يظهر هذا في قوله تعالى " قل إنما حرم ربِّيَ الفواحش ما ظهر منها وما بطن و الإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله مالا تعلمون". (الأعراف ،الآية 31) فالإسلام درب الإنسان لأن يكون عضوا صالحا في جماعة ،وحدد واجبات الجماعة بالتعاون على الخير والتقوى، وصهر الفوارق الطبيعية والجنسية والعرقية ليكون المجتمع كلا متكاملا متعاونا ،يسير في درب واحد بعيدا عن كل أنواع الخلافات والجرائم التي يمكن أن تعيق سير المجتمع نحو التقدم والرقي،فالدين يسعى دائما للرقي بالإنسان عن الدرجة الحيوانية.

إلا أنه مع التقدم والتحضر أصبحت القيم الدينية و الأخلاقية ضعيفة في المجتمع وهذا لضعف الوازع الديني الذي يزجر الأفراد عن القيام بالجرائم ، فتعددت الجرائم والمشاكل ومن أهمها الجرائم الواقعة على المال مما يؤكد فكرة ذهنية الارتزاق بكل الطرق و الوسائل،واعتبار الحصول على المال قيمة عليا يسعى لها الأفراد بشتى الوسائل حتى ولو كانت تلك الوسائل لا تتفق وتعاليم ديننا ، و بروز أكثر فأكثر لظاهرة الانتحار وهذا النوع من الجرائم يدل على القلق النفسي الذي يظهر في مرحلة ما بعد التحضر، فالجرائم أصبحت تتصدر صفحات الجرائد اليومية وهذا يؤكد شدة ضعف الوازع الإنتمائي للدين الذي أدى إلى انتشار السلوك الإنحرافي لدى الأفراد بارتكابهم العديد من الجرائم منها السرقة ، الانتحار، الاغتصاب، القتل العمدي ، الإجهاض، الزنى بالمحارم، الأطفال غير الشرعيين وغيرها من الجرائم التي دعت الشريعة الإسلامية إلى حفظها من جهة ووضعت لها عقوبات من طرف القانون الوضعي من جهة أخرى وهي الدين ، النفس ، المال و العقل و العرق والأنساب.فالدين قعد القواعد لضبط سلوك الأفراد، إلا أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، المدرسة والمسجد وغيرها من المؤسسات يجب أن تعمل على نقل هذه القواعد والقيم وغرسها بطريقة صحيحة لتترسخ في النفوس في كل مراحل الحياة.

6- الأسرة ودورها في تقوية الوازع الديني للأفراد لوقايتهم من السلوك الانحرافي :

إن الهدف الأسمى الذي تسعى الشريعة لتحقيقه هو بناء الإنسان، ليصبح هذا الأخير شخصية سليمة في بنائها الداخلي، وليكون لبنة صالحة في المجتمع، فإذا كان التغير والتحول الذي عرفه المجتمع يلعب دور في إضعاف الوازع الإنتماني للدين ، فإن الوسط الاجتماعي وبخاصة الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تلعب دورا فعالا في تقوية المبادئ الإسلامية لدى الفرد منذ ولادته، وهذا لقوله عليه الصلاة والسلام " أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم" (عيد الحفيظ،ب ت ،ص94)

"فالأسرة لها دور في تشكيل شخصية الفرد، حيث أن من أهم وظائف الأسرة العناية بالأطفال و تربيتهم على احترام العادات و التقاليد و القيم المتعارف عليها اجتماعيا و تغذي فيهم روح المحبة و المثابرة و العمل و الصدق و غير ذلك من المعايير المهمة في المجتمع و التي تساعد الفرد في تكوين حياة سوية و مستقرة " (حيدر ،1987 ،ص25) ويكون التأديب عن طريق الإرشاد والقدوة الحسنة ،فمادام الأب ممتثلا لأوامر الله ونواهيه يكون أهلا للإقتداء وأول من يقلد الطفل في محيطه الأب وأفراد أسرته ، فإن كانت الأسرة قوية في مبادئ الدين فإنها تؤثر في تكوين سلوك الفرد وخبراته بصفة سليمة و صحيحة.

وأما إذا كان اهتمام الأسرة منصبا على القيم المادية من جراء انشغال الأب والأم خارج البيت وتوكيل الأبناء إلى المربيات، ومن المعروف أن الطفل يكتسب قيمه ومعتقداته وتوجهاته المسلكية في المراحل الأولى من العمر ، بتقليد من يشرف عليه، فالطفل يقتبس النموذج القيمي من خلال ما يعرض عليه من سلوك من يقوم على تربيته في غياب الوالدين،وبطبيعة الحال ستنعكس التربية سواء كانت إيجابية أو سلبية على شخصية الطفل والتي يكون لها علاقة بالانحراف و بالإجرام في المستقبل.

لذلك كان من الواجب غرس المبادئ الدينية السليمة في عقول الأطفال والشباب بصورة تدريجية فهذا يساعد على الإحجام عن انتهاج السلوك الإجرامي، نظرا لما يتضمنه الدين، لأن ضعف القيم الدينية في الوسط الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية بإمكانه أن يفتك بالمجتمع ويساعد على انتشار الجريمة وتفاقمها وخاصة لدى الأطفال و الشباب، فكان لا بد من تكاثف الجهود لإرجاع الأمور إلى نصابها، و إتباع الخطوات اللازمة لتعزيز الانتماء الديني و القيمي ، لأن الفعل الإجرامي يهدد أمن الوطن والمواطن من قبل مواطن آخر.

ومن هذا المنطلق وجب أن تتكاثف جهود كل مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسة الدينية لتحقيق الاستقرار و الاطمئنان في المجتمعات عامة و المجتمع الجزائري خاصة و ذلك بالتركيز على مايلي :

1 – الحرص في المناهج على إعداد الفرد المسلم ،والمتفتح على الحياة العصرية ،لأن الدين لا يتناقض مع العصرنة، وهذا بتزويد التربية الدينية في جميع أطوار من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي ،والتي تعرفهم بكل ما يخص الدين الإسلامي الذي ينتسبون إليه إلى جانب المعارف العلمية.

2 – التركيز على رياض الأطفال والتعليم التحضيري ،وهذا حتى تكون تربيتهم على أسس إسلامية صحيحة وفي هذا السياق يقول "د جمال معتوق" أن الوسط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الإنسان يؤثر

على سلوكياته ،فإن كان هذا الوسط صالحا يخرج لنا فردا نافعا لنفسه، ومجتمعه وإن كان فاسدا خرج الفرد في الغالب فاسدا ومنحرفا "(جمال ،2008، ص 370) فكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية عليها أن تساهم في نشر وتعليم المبادئ الأساسية للفرد منذ الصغر إبتداءا بالأسرة ، فالروضة ، ثم المدرسة.

3 – تكوين جمعيات تجمع الشباب من أجل تعزيز القيم الإسلامية الصحيحة لمحاربة الانحراف و الجريمة ، وسد كل الطرق المؤدية إلى ذلك.

5 – نشر المبادئ الدينية عبر وسائل الإعلام لتقوية الوازع الديني لكونها لها تأثير كبير على سلوك أفراد المجتمع، لأن من خلالها تتسرب الأفكار والمعتقدات التي تؤثر في القيم الدينية لدى أفراد المجتمع وخاصة عند الناشئة، وبهذا تعمل بطريقة غير مباشرة على إضعاف القيم الدينية للدين.

6- تعزيز دور الأسرة، و العناية بالتربية الأخلاقية والدينية ، لأن سلوك الجانح ناتج عن الأساليب التربوية الخاطئة.

7- ضرورة معالجة المجرم منذ البداية، لأن العلاج المبكر تكون نتيجته أخف و أقل خطورة على الفرد و على المجتمع.

الخاتمة :

يعتبر الانحراف والجريمة من العناصر التي تهدد المجتمعات بالانهيار و الاستقرار ، لذلك اهتمت الدراسات منذ زمن طويل بالنتائج التي تنجم عن الانحراف و الجريمة، وازداد الاهتمام بعد انتشار وسائل الإعلام الحديثة التي سهلت تعلم وممارسة الجريمة ،خاصة مع ضعف الوازع الديني في المجتمعات، و لقد توصلنا من خلال العرض أن ضعف الوازع الديني له دور في الجريمة.

ويعتبر الدين الإسلامي من الديانات الأكثر حرصا على معالجة السلوكات المنحرفة قبل وبعد انحراف الفرد فوضع العديد من القواعد التي تعمل على الوقاية من الجريمة و هذا ما بيناه في هذه الورقة البحثة ،حيث وضع الحدود والقصاص من اجل ردع الأفراد وردهم إلى الطريق بعد ارتكاب الجريمة.فالشريعة الإسلامية أخذت بالأسباب الوقائية و العلاجية و العقابية للحدث الجرمي والسلوك المنحرف ،كما أنها وفرت الحماية الكاملة للمجني عليه وصانت حقوقه ورعت مكتسباته ،من خلال ضمان التكافل الاجتماعي والاقتصادي بين الناس ،وتحقيق العدالة الاجتماعية ،وتنمية الوازع الديني كجوانب وقائية . كما أخذت بالجانب العقابي من خلال عقوبات القصاص و الحدود و التعـــزيـــر .

فالدين الإسلامي يعمل دائما وباستمرار ر على الحفاظ على الفرد و استقرار المجتمع من خلال سياسة جنائية إسلامية متكاملة للتصدي للجريمة بكافة أشكالها وصورها، وهذا يستلزم تضافر جهود كل مؤسسات المجتمع لتحقيق للوقاية من الانحراف و الجريمة ،و تقع المسؤولية الكبيرة على الأسرة في تزويد أفرادها بالفهم الحقيقي للدين منذ نعومة الأظافر كما بيناه في المداخلة لحمايتهم من الانحراف مهما كان نوعه و من الجريمة.

قائمة المراجع :

قران كريم

1 -جابر سامية محمد (1989). **علم الاجتماع المعاصر.** بيروت . دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

2- عوض محمد. أبو عامر محمد زكي . (1992) . **مبادئ علم الإجرام والعقاب** .لبنان. جامعة بيروت العربية .

3- ابن منظور محمد بن كرم .(1990). **لسان العرب** .ج 12. بيروت . دار صابر للطباعة .

4 - الغامدي بن عبد اللطيف سعيد (2000). **حقوق الإنسان في الإسلام**. ط1 .الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

5- القهوجي علي عبد القادر.(1985) .**علم الإجرام وعلم العقاب** . بيروت. الدار الجامعية للطباعة والنشر .

6- معتوق جمال .(2008) .**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي ،أهم النظريات المفسرة للجريمة و الانحراف** .ج1.المحمدية . دار ابن حزم للنشر والطباعة .

7- نعامة سليم. (1985) . **سيكولوجية الانحراف** ط1 .بيروت .مكتبة الخدمات الطباعية .

8- النمر المهيرات بركات . (1997) **. جغرافيا الجريمة علم الإجرام الكارتوجرافي.** ط1. الأردن . مكتبة النجلاوي .

9- وليم حيدر. (1987) . جنوح الأحداث. دمشق. منشورات وزارة الثقافة.

10- السالم خالد بن عبد الرحمن (2000). **الإسلام و الضبط الاجتماعي** . الرياض. مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع .

11- سليم سلوى (1985).**الإسلام والضبط الاجتماعي** . القاهرة . دار التوفيق النموذجية.

12- شناق عبد الحفيظ محمد. (ب. ت) . **التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة** . الإمارات . دار الجديدة للطباعة والنشر .

13- صالح السعيد (1999) . **علم المجني عليه وضحايا الجريمة** .ط1.عمان . دار صفاء للنشر والتوزيع .

14- العوجي مصطفى.(1984) ، **التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف**. الرياض . المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب.

15- عودة عبد القادر. (2001)**. التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي** .ط14 . لبنان . مؤسسة الرسالة .

16- الحسن محمد إحسان. (2008) . **علم اجتماع الجريمة** .ط1. الأردن. دار وائل للنشر والطباعة .

17- الحسن محمد إحسان. (1983) . **السرقة كمشكلة اجتماعية**. بغداد . مطبوعات مديرية البحوث والدراسات.